

(الالتباس الديدانكتيكي في النحو المدرسي، وآثاره في ترسيخ التمثيلات الخاطئة؛

المصطلح النحوي نموذجاً)

(Didactic ambiguity in school grammar and its impact on consolidating false representations)

المصطفى دلال

المدرسة العليا للأساتذة، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المغرب

البريد الإلكتروني: mustapha.dellal79@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2026/03/01

تاريخ القبول: 2026/12/19

تاريخ الاستلام: 2025/11/06

ملخص:

تنطلق هذه المداخلة من فكرة مفادها أن المادة النحوية المدرجة في الكتب المدرسية العربية غير مجمع عليها من قبل اللغويين، وعندما يتسلل هذا الخلاف إلى الكتاب المدرسي ويتلقفه المتعلمون في مراحلهم الأولى، فإنه يغدو عندهم من المسلمات التي لا تقبل التجاوز. وهذا من شأنه أن يحجب عنهم الإمكانات التفسيرية التي من الممكن أن تكون بديلاً عن الطرح المقدم والمدرّس، مما يرسخ تمثيلات مختلفة لا وزر للمتعلمين فيها، فيجد الطالب نفسه أمام قضايا لغوية ملتبسة تكلفه جهداً وعناء للتبين. وهذه الالتباسات لا ترتبط بمستوى لغوي واحد، وإنما تمتد إلى المستويات اللغوية كلها؛ النحوية والصرفية والدلالية والبلاغية. لذلك جاء هذا المقال بهدف الوقوف عند مواضع الالتباس النحوي في الكتاب المدرسي وعلاقته بالخلاف النحوي. وسأركز في ذلك على الالتباس الخاص بالمصطلح وما تفرع عنه من التباس دلالي أو جهي، من خلال المداخل النحوية للأسماء الدرجية والأفعال الناقصة، مع اقتراحات موضوعية تمتح من الدرس اللساني لتجاوز الإشكالات التي يطرحها هذا الالتباس. الكلمات المفتاحية: (الالتباس، التمثيلات، المصطلح النحوي، الأسماء الدرجية، الأفعال الناقصة).

Abstract: This intervention is premised on the premise that the grammatical content included in Arabic textbooks is not unanimously agreed upon by linguists. When grammatical disagreement creeps into a textbook and is accepted by early learners, it becomes an unquestionable axiom. This obscures interpretive possibilities that could serve as an alternative to the presented and taught approaches, thus entrenching distorted perceptions for which learners are not to blame. Students then find themselves confronted with ambiguous linguistic issues that require considerable effort and difficulty in clarifying them. These ambiguities are not limited to a single linguistic level, but extend to all linguistic levels: syntactic, morphological, semantic, and rhetorical.

Therefore, this article aims to address the grammatical ambiguity in the textbook and its relationship to linguistic disagreement. I will focus on the ambiguity of the term and the resulting semantic or contextual ambiguity. I will draw on the grammatical issues related to the comparative adjective and Incomplete verbs, and offer substantive suggestions, drawing from linguistic studies, to overcome the problems posed by this ambiguity

Keywords: (ambiguity; representations; grammatical terminology; degree nouns; Incomplete verbs).

المؤلف المرسل: المصطفى دلال،

1. مقدمة:

يلحظ المدرس الباحث إشكالات عديدة في طرق تنزيل درس مكون اللغة في الكتاب المدرسي، خاصة أن المادة اللغوية المدرجة في هذه الكتب ليست من المجمع عليه من قبل علماء اللغة، فهي فرز لما يمكن عده خلافا بينهم. وعندما يتسلل هذا الخلاف إلى الكتاب المدرسي ويأخذ المتعلمون في مراحلهم الأولى، فإنه يغدو عندهم من المسلمات التي لا تقبل التجاوز ولو في مراحل لاحقة. وهذا من شأنه أن يحجب عنهم الإمكانيات اللغوية والاختيارات التفسيرية التي من الممكن أن تكون بديلا عن الطرح المقدم والمدرّس أو موضوع الخلاف، بل أكثر منطقية. مما يرسخ تمثلات مختلة لا وزر للمتعلمين فيها، وقد تصحبهم إلى مستويات متقدمة من مراحلهم الدراسية، فيجد الطالب نفسه حينها أمام قضايا لغوية ملتبسة تكلفه جهدا وعناء للتبين. ولئن كنا على علم أن مؤلفي الكتاب المدرسي يستحضرون البعد الديدانكتيكي في أثناء تنزيلهم للقضايا اللغوية من المصادر النحوية والصرفية والبلاغية إلى الكتب المدرسية، فإن البعد الإيديولوجي الرامي تغليب رأي لغوي على آخر أسهم كذلك في خلق نوع من الالتباس الديدانكتيكي يُستشعر في الكثير من الأحيان عن طريق أسئلة المتعلمين العفوية. وهذه الالتباسات لا ترتبط بمستوى لغوي واحد، وإنما تمتد إلى المستويات اللغوية كلها؛ النحوية والصرفية والدلالية والبلاغية.

لذلك جاءت هذه الورقة الموسومة ب: "الالتباس اللغوي الديدانكتيكي في الكتاب المدرسي وأثره في ترسيخ التمثلات الخاطئة عند المتعلمين"، بهدف الوقوف عند مواطن الالتباس، وتحديد علاقته بالخلاف اللغوي. وسأركز في ذلك على الالتباس الدلالي، والالتباس النحوي والالتباس الصرفي، من خلال المداخل اللغوية لقضايا المتعلقة باصطلاح: اسم التفضيل والأفعال الناقصة، من دون إغفال اقتراحات موضوعية تمتح من الدرس اللساني لتجاوز الإشكالات التي يطرحها هذا الالتباس.

لذلك فإن سدى هذا المقال سينسج على منوال الأسئلة الآتية:

• ما مظاهر الالتباس المصطلحي الديدانكتيكي الذي تسلل إلى الكتاب المدرسي من غير أن يستشعره المؤلفون ثم المدرسون؟

• كيف يؤثر هذا الالتباس على تشكيل المتعلمين حاليا والطلبة لاحقا في مكتسباتهم القبلية؟ وكيف يسهم في ترسيخ

التمثلات الخاطئة للمعرفة اللغوية؟

- ما دور المعرفة اللسانية الحديثة في تمكين المدرسين من الكفايات النقدية العلمية الموضوعية لتجاوز الالتباس الديدانكتيكي من غير تعسف على التراث اللغوي؟

2. الالتباس الديدانكتيكي في المصطلح النحوي:

2.1 الالتباس الوظيفي الدلالي:

1.1.2 وظيفة المصطلح في التوب النحوي

ننتقل في هذا المحور من حكم مفاده أن أغلب ما وضعه اللغويون القدماء من أبواب نحوية وعناوين صرفية وما ارتبط بها من تعريفات يرتبط بالاصطلاح الوظيفي في علاقته بالظاهرة اللغوية التي يحيل عليها، فلقد برروا اصطلاح "المفعول به" بأنه: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا" (الزحشري، 1993، ص58)، وعرفوا الحال في بابه بأنه: "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة" (ابن هشام، 1980، ج2، ص49)، وقالوا في باب الندبة: "إعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه" (سيبويه، 1988، ص220). والشيء نفسه بالنسبة لتعريف الإعراب والنعت، فالإعراب عندهم "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع" (ابن هشام، 1900، ص41) وقال الناظم في النعت: "النعت تابع متم ما سبق *** بوسمه أو وسم ما به اعتلق" (ابن مالك، 1980، ج3، ص1153).

إن ما يلاحظ هو أن هذه الاصطلاحات والمداخل التعريفية كلها نحوية ذات طبيعة وظيفية، فالذي يقع عليه فعل الفاعل سيكون بالضرورة مفعولا به، وما يبين هيئة اسم قبله لاشك أنه سيكشف عن الحالة، وما نناديه لفقدان أو تفجع فهو المندوب، والإعراب في أصله هو الإبانة والظهور. والنعت وصف أو وسم، والموسوم منعوت، فعلى هذا النحو بنيت الاصطلاحات النحوية. ولقد نحت التعاريف الصرفية والمباحث البلاغية، نحت في أغلبها هذا المنحى.

لكن المتأمل لبعض الدروس النحوية في الكتب المدرسية يجد أن اصطلاحاتها شكلت مرتعا خصبا للالتباس، ومن الاصطلاحات النحوية التي تخلق التباسا معرفيا وديدانكتيكيا نذكر اصطلاح "المفعول المطلق" و"اسم التفضيل". إن المدخل التعريفي للمفعول المطلق في الكتاب المدرسي يجعل المدرس غير متبين للعلاقة الدلالية بين الاصطلاح والتعريف فضلا عن المتعلم، فهو في كتاب "في رحاب اللغة العربية للسنة الثانية إعدادية": "مصدر منصوب يأتي لتأكيد فعله أو بيان نوعه أو عدد مراته" (عارف، 2008، ص67). والذي يتأمل هذا التعريف لن يهتدي للربط المنطقي بين الاصطلاح والتعريف، مما يجعل الالتباس، وإن كنا نقر أن في النحو العربي القديم ما يشي بالاصطلاح الوظيفي لكنه ظل مغيبا، يقول ابن يعيش في ما شرحه عن الزحشري في الفصل: "إعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحْدِثُهُ ويُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَصِيغَةُ الْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالْأَفْعَالُ كُلُّهَا مُتَعَدِّيَةٌ إِلَيْهِ سِوَاءَ كَانَ يَتَعَدَّى الْفَاعِلُ أَوْ لَمْ يَتَعَدَّهُ، نَحْوُ: "ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا"، وَ"قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا". وليس كذلك غيره من المفعولين" (ابن يعيش، 2001، ج1، ص272). فلما كان المصدر المنصوب هو الحدث الحقيقي الصادر عن الفعل سواء كان الفعل لازما أو متعديا فقد وسم بالإطلاق، ومنه المفعول المطلق. إلا أن هذا التعليل لا أثر له في الكتب المدرسية على الإطلاق.

2.1.2 التباس المصطلح النحوي في اسم التفضيل:

يعد اصطلاح اسم التفضيل من أكثر الاصطلاحات إثارة للالتباس، إذ يثير في النحو العربي الكثير من التساؤلات حول علاقة الاصطلاح بالوظيفة والدلالة، فدلالته تشير إلى القيم الإيجابية، مما يخلق إشكالا في المفاضلة بين الصفات القبيحة. ولمقاربة الأصول الأولى لهذا الالتباس لابد من العودة إلى الجذور الدلالية لمادة "فَضْل".

تكشف العودة بمادة "فضل" إلى دلالاتها في المعاجم اللغوية العربية عن مجموعة من المعاني الثاوية فيها، ومن ذلك ما جاء في معجم الصحاح: فُضِّلَ؛ الفَضْلُ والفَضِيلَةُ: خلاف النقص والنعيسة. والإِفْضَالُ: الإحسان. ورجلٌ مُفْضَلٌ وامرأةٌ مُفْضَالَةٌ على قومها، إذا كانت ذات فضلٍ سمحاً. وأَفْضَلَ عليه وَتَفَضَّلَ، والمُتَفَضَّلُ أيضاً: الذي يدَّعي الفَضْلَ على أقرانه. ومنه قوله تعالى: (يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ). وَأَفْضَلْتُ مِنْهُ شَيْئاً وَاسْتَفْضَلْتُ، بمعنى. وَفَضَّلْتُهُ عَلَى غَيْرِهِ تَفْضِيلاً، إذا حكمت له بذلك، أي صيرته كذلك. وَفَاضَلْتُهُ فَفَضَّلْتُهُ، إذا غلبته بالفَضْل. وَالفَضْلَةُ والفُضَالَةُ: ما فضل من شئ. وَفضل منه شئٌ يفضُل، مثل دخل يدْخُلُ. (الجهوري، 1987، ج5، ص 1791)

وعند تتبع المعاني المتضمنة في (ف ض ل) نجد:

- المعنى المتعلق بالقيم الإيجابية للفضل (الفضل والفضيلة)

- معنى الإحسان والإنعام.

- التميز والتميز

- المقارنة والحكم

- الشيء المتروك

- معنى التفوق

والناظم بين هذه المعاني جميعها هو أنها تحمل معنى التدرج والتفاوت، بمعنى أنها تحمل من سمات المقارنة والزيادة دلالات واضحة.

ويورد الفيروز آبادي لمادة "فضل" معاني أخرى من قبيل: "رجلٌ فَضَّالٌ، كَشَدَّادٍ وَمُنْبِرٍ وَحِرَابٍ وَمُعْظَمٍ كَثِيرُ الْفَضْلِ، وَالْفَضِيلَةُ الدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ فِي الْفَضْلِ، وَالاسْمُ؛ الْفَاضِلَةُ. وَفَضَّلَهُ تَفْضِيلاً مَرَّاهُ، وَالتَّفَاضُلُ التَّمَازِي. وَفَاضَلَنِي فَفَضَّلْتُهُ: كُنْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ. وَتَفَضَّلَ: تَمَزَّى، أَوْ تَطَوَّلَ، كَأَفْضَلَ عَلَيْهِ، أَوْ ادَّعَى الْفَضْلَ عَلَى أَقْرَانِهِ". (الفيروز آبادي، 2005، ص 1043)

ويتضح جلياً أن استعمالات الجذر لا تخلو من دلالة المزية. ومنه قول الشاعر:

وأفضلُ الناس ما بين الوري رجلٌ تقضى علي يده للناس حاجاتٌ

لكن التفاضل في ما هو سلبى ثابت في أمثلة اللغة ومتونها ومن ذلك قول جرير في تعريضه بالفرزدق:

لم يلقَ أخبثُ يا فرزدق منكم **** ليلاً وأخبث بالنهار نهاراً. (ابن حبيب، 2003، ص، 522).

وفي التفسير النحوي للنحاة الأوائل استشعار للإشكال الاصطلاحي للتفضيل الموهوم بارتباطه دوماً بالدلالات الإيجابية

فرجح التعبير، ومن ذلك ما سماه علي الصبان "باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على

الفضل." (الصبان علي. 1997. ج1. ص 62) لكونها مما يدل على النقص لا على الفضل وإلى ذلك يشير عباس حسن بقوله: "ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمرًا حميدًا، أو ذميًا." (عباس حسن. 1431 هـ. ج3. ص395).

وتلتقي اللغتان الفرنسية والإنجليزية مع العربية في هذه المسألة، أي في التعبير عن هذه المقارنة الدرجية بالدلالة الإيجابية، فاسم التفضيل في العربية يقابله في الفرنسية (le superlatif) إشارة إلى الأفضلي (plus)، و (super) تقابل عظيم أو رائع، وفي الإنجليزية (superlative)، و (super)، تعني عظيم أو هائل، ومع ذلك فالفرنسية والإنجليزية تنتجان تراكيب للتفضيل بما هو سلمي، كما هو مبين في الأمثلة (1):

(1) أ) - القاذورات أوسخ المخلفات.

- Les dechets sont des chose les plus sale (ب)
- Filth is more dirty (ج)

ولربما استشعر سيوييه هذا الإشكال الوظيفي في اصطلاح تركيب التفضيل فجعله تحت باب : "باب أفعل منك" (سيوييه، ج4، ص 350)، ولم يسمه ب"أفعل التفضيل"، هذا الاصطلاح الذي تواتر عند جمع غفير من النحاة. ومن الروايات التي اعتمدها دليلا على ما يخلقه هذا الاصطلاح من التباس أي قمت سابقا بتجربة ديداكتيكية على عينة من ثمانين متعلما ينتمون إلى مستوى الثالثة إعدادية، إذ بعد انتهائي من الدرس مع فصلين اثنين، وفي بداية حصّة مستقلة طلبت من المتعلمين إنتاج أربع جمل لتركيب التفضيل. ولما تفحصت النتائج وجدت أن المتعلمين جميعهم أنتجوا جملا تضمنت كلها أسماء تفضيل ارتبطت بالمفاضلة في الأوصاف الإيجابية، مما يدل على أن الاصطلاح المتضمن للقيمة الإيجابية وجه إنتاجات المتعلمين، بل إن أمر الالتباس يتجاوز المتعلمين ويتعداه إلى لجنة التأليف المدرسي، فكتاب المختار في اللغة العربية لمستوى الثالثة إعدادي تضمن في أنشطة التقديم وأنشطة التقويم أمثلة للتفضيل ارتبطت كلها بالدلالات الإيجابية فقط.

من هنا يمكن تفسير السبب الذي جعل الكتابات اللسانية تقدم اصطلاحا مغايرا لهذا التركيب؛ وهو التركيب الدرجي، كما ورد في كتابات الفاسي الفهري وكتابات عبد الرزاق تورابي حين عبر عن المقابل للتفاضل أو التفاوت "بالإتمامات"، إذ إن التفضيل يستلزم وجود درجة في الصفة، ولا يمكن أن يأتي مما يدل على الإتمامات، نحو (وصل) و(مات)، حيث لا توجد مسافة أو درجة بين نقطتي بداية الحدث ونهايته. (تورابي عبد الرزاق، 2015. ص.ص 223. 224).

3.2. اصطلاح "النقص" في النواسخ الفعلية وأثره في الالتباس الديداكتيكي

من القضايا اللغوية التي تطرح التباسا على مستوى المصطلح نذكر اصطلاح "النقص" الذي وصفت به بعض الأفعال في العربية؛ تلك المعروفة في كتب النحو بالأفعال الناقصة، إن في العربية تقابلات اصطلاحية تتسم بدقة الحدود الفاصلة بين المعاني التي تحملها ملفوظاتها، ومن ذلك المقابلة بين اصطلاح اللزوم والتعديّة، والزيادة والتجرد، والتعريف والتنكير. لكن عند الانتقال إلى بعض الاصطلاحات الخاصة بسمات الأفعال، فإن الوضع يختلف ويغدو أكثر التباسا في أذهان المتعلمين والطلبة على حد

سواء. فعندما نضع مسردا لسمات فعل من قبيل "حلا" فنقول: إنه فعل ثلاثي مثبت متصرف، معتل تام مبني للمعلوم، درجي. ونجد ثمة بعض الاختيارات الممكنة لهذه المقابلات الاصطلاحية نوضحها من خلال المسرد الآتي:

السمات	مقابلاتها
ثلاثي	غير ثلاثي
متصرف	جامد
متعد	لازم
مبني للمعلوم	مبني للمجهول
تام	ناقص
قابل للتفاوت	غير قابل للتفاوت
صحيح	معتل
حدثي / حركي	باطني / نفسي

يتضح من خلال التقابلات الاصطلاحية أعلاه أنه على الرغم من أن الحدود بين سمات الأفعال واضحة، إلا أن سمة "التمام" المقابلة لسمة "النقص" قد تخلق نوعا من الالتباس، فقد تتداخل في إحالتها مع المتصرف والجامد، إذ نجد في العربية أفعالا لا تتصرف في الأزمنة الصرفية الثلاثة كما هو الأمر بالنسبة للفعلين "دَعَّ" و "ذَرَّ" اللذين لا يتصرفان إلا في المضارع والأمر بإهمال الماضي. وهو ما يصطلح عليه بالفعل الناقص المتصرف، في مقابل التام المتصرف.

ومن هنا، فإن دلالة النقص تختلط بالمتصرف والجامد. والفعل الناقص في إحالته يشكل بابا من أبواب النحو العربي، إذ أفرد له النحاة عنوانا في باب "النواسخ الفعلية والنواسخ الحرفية"، ويسمى كذلك الفعل الناقص، وهذا هو مدخله الإعرابي على مستوى التطبيق. لكن المغيب ديداكتيكيا في الكتاب المدرسي هو التدقيق في مظهر النقص في هذا النوع من الأفعال من أجل الابتعاد عن كل التباس.

إن جذور هذا الالتباس تعود إلى اختلاف نظرة النحاة إلى تعليل اصطلاح النقص في هذه الأفعال. يتحدث سيبويه في هذا السياق فيقول: "كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عن الخبر". (سيبويه، ج1، ص45)، بمعنى أن سيبويه يفسر سبب نقصه باحتياجه إلى الخبر، وهذا الافتقار هو افتقار تركيب دلالي طبعاً. وهذا النقص الدلالي التركيبي قد لا يرتبط فقط بكان وأخواتها فقط، وإنما قد يمتد إلى الفعل المتعدي الذي يفهم من حذف مفعوله أنه مفتقر دلاليا وتركيبيا؛ فجملة من قبيل "أكل محمد" تظل ناقصة في الدلالة والتركيب ما لم يلتحق الفعل بمفعوله، من دون استحضر أي سياق بلاغي يوجب حذف المفعول به. ونجد عند الخليل في كتاب الجمل ما يفيد هذا التوجه؛ إذ يقول: "قُولُهم كَانَ زيدَ قائِما وَهُوَ فِي المِثَالِ بِمَنْزِلَةِ المَفْعُولِ بِهِ الَّذِي تَقْدَمُ فَاعِلُهُ مِثْلَ قُولِهم ضَرَبَ عبدُ اللَّهِ زيدا" (الفراهيدي، 1995، ص83).

ويتحدث الزمخشري في المفصل عن نقص تلك الأفعال فيقول: "ونقصا نحن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً" (الزمخشري، 1993، ص 349). بمعنى أن جانب النقص بعدم تمام الفائدة التي يحسن السكوت عنها باصطلاح النحاة.

وسواء تعلق الأمر بالنقص الدلالي أو التركيبي فإن الالتباس يظل قائماً مادامت العديد من التراكيب التي تحتاج إلى عنصر يتممها تظل مقولاتها تحمل من سمة النقص الشيء الكثير، ومن ذلك فعل الشرط بافتقاره لجواب الشرط، والمنادى بافتقاره لجواب النداء، والأمثلة في ذلك تترى. وتزداد حدة الالتباس عند استدعاء الاصطلاح المقابل للنقص، وهو "التمام". هذا الاصطلاح الذي يتقاطع فيه النحو العربي مع مقولات لسانية حديثة. فالتمام سمة من السمات الجهمية، والجهة باعتبارها اصطلاحاً لسانياً، يقسمها الباحثون بحسب طبيعة الحدث "التمام واللاتمام"، واللاتمام يتفرع إلى جهة العادة وجهة الاستمرار، والاستمرار متدرج وغير متدرج. كما ذهب إلى ذلك كومي (Comrie 1976).

3. علاقات الاستلزام المعجمي والمحوري مدخل لتجاوز الالتباس:

1.3. الأفعال الناقصة وعلاقات الانتقاء المعجمي:

إن الالتباس الذي يطول الأفعال الناقصة يرتبط في أساسه بأمرين اثنين؛ أما الأول فدلالي له علاقة مباشرة باصطلاح النقص الذي وسمت به هذه الأفعال، وأما الثاني فهو تركيبي له علاقة بالاختلاف القائم بخصوص ما تحدثه هذه الأفعال من أثر إعرابي أو دلالي أو زمني في المقولات التي تقع حيزها، لذلك نقترح مدخل نظرية الأدوار الدلالية لفك هذا الالتباس. وبالبحث عن اصطلاح يزيل اللبس التي تحمله سمة النقص، ثم تفسير الخاصية التركيبية التي تتصف بها هذه الأفعال عن طريق نقد القاعدة اللغوية التعليمية؛ "الأفعال الناقصة ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها".

نقول إن المقولات الاسمية الحديثة والفعلية والحرفية تسهم في بناء المركبات الجمالية، وهذه المقولات تحمل عدداً من المعلومات والقيم التركيبية والدلالية اللصيقة بها في المعجم، والمقولات طبعاً تتفاوت في نوع المعلومات التركيبية والدلالية التي تحملها، من مقولة لأخرى على أن "العلاقات بين دلالة المفردات وخصائصها التركيبية وخصائصها الصرفية هي علاقات مطردة" (الفاسي الفهري، 1986، ص 16). إن هذه المعلومات، بالرغم من أنها ذات طبيعة بدائية، إلا أنها ذات أهمية قصوى في البناء التركيبي الدلالي الذي يتعلق بالمقولات، وبدورها في بناء السلاسل اللغوية وتشكيلها، إذ إنها تحدد نوعين من العلاقات؛ علاقات الانتقاء المعجمي وعلاقات الانتقاء المحوري.

وسأنتقل في هذه الدراسة من التصور الذي بناه الفاسي الفهري (1986) للمعجم، معتبراً أن المعرفة المعجمية تقتضي التعرف على المعلومات الصوتية والتركيبية والصرفية والدلالية المرتبطة بالمفردات، بالإضافة إلى ما يمثله المعجم والقواعد المعجمية من أساس لتنظيم النحو من منظور الأنحاء المعجمية (Grammars Lexical) الفاسي، الفهري (1986)، ص 13/14). يمثل المعجم أساساً تمتلكه كل لغة لبناء المركبات، ويتكون المعجم من الأسماء والأفعال والحروف والصفات، وتؤدي كل مقولة معجمية إلى بناء ما يعرف بالمركبات؛ المركبات الفعلية والمركبات الاسمية والمركبات الحرفية، ويتم تعيين المركبات، (فعلية - اسمية) باعتبار الطابع المقولي الذي تحمله المقولة النواة أو الرأس.

تقوم علاقة الانتقاء المعجمي بين مقولة معينة وفضلتها، وهذه العلاقة حددها تشومسكي (1965) في الإطار التفريعي (farne subcategorization)، في ما نقله عنه الفاسي الفهري (1986)، "ففي سياق المقولات المركبة التي تظهر فيها الوحدة المعجمية، وعلى الخصوص المعلومات عن الفضلات التي قد تظهر مع الوحدة المعجمية محددة بذلك عدد ونمط الفضلات التي ينتقيها الحمل مقوليا "فكان" مثلا ينتقي مركبا اسميا، و"أقنع" ينتقي مركبا اسميا ومركبا حرفيا". وفعل مثل "صنع" يقتضي معجميا مركبا اسميا مفعولا به، مثله في ذلك مثل أي حرف، فالحرف "إلى" مثلا يقتضي مركبا اسميا فضلة. فما طبيعة الانتقاء المعجمي الذي تختاره الأفعال الناقصة؟ لتوضيح ذلك سنعمد البنيات التمثيلية في (2):

(2 أ). كان الليل مظلمًا

ب *كان الليل

إن الجملة (2ب) في سياقها التركيبي هي بنية لاحنة، لأنها لم تنضبط تركيبيا للسلمات المعجمية المرتبطة بمقولة: "كان" التي تقتضي معجميا مركبا اسميا، أو مقولة جملة أو قضيوية، وهو ما تمثله جملة (2أ)، ذلك أن علاقات الانتقاء المعجمي تحدد طبيعة المقولة التي تقع في موقع الفضلات، ويمكن أن نقارب هذه العلاقات بما كان يعرف في النموذج المعيار "بالإطار التفريعي" (farne subcategorization)، مع العلم أن هذه القواعد لا تهم الفاعلين ولكنها تهم الفضلات، "فالفاعل في هذا التصور لا يدخل ضمن المكونات التي يمكن أن يفرع إليها، باعتبار أن الفاعل لا يختص به فعل دون آخر، بخلاف التعدي مثلا" (الفاسي الفهري، 1986، ص 26)، أضف إلى ذلك أن سياق التمثيل الذي أوردنا فيه "كان" لا تحتاج فيه إلى فاعل أصلا.

ونجد في كلام ابن الأنباري ما يشي بأن هذه الأفعال - في قسم خاص منها - تطلب معجميا جملة، لذلك سماها بأفعال العبارة، يقول: "وأما قولهم: إنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالا؛ لدلت على المصدر، قلنا: هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه الأفعال غير حقيقية؛ ولهذا المعنى تُسمى أفعال العبارة" (الأنباري، 1999، ص 114). ومعنى ذلك أن ما يختص بما تحمله من معلومات معجمية يكون عبارة؛ مركبا قضيويا، وليس مفردا.

ويضيف الأنباري: "أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: "كان زيد قائما" ويلزمها الخبر" (الأنباري، ص 114)، ومعنى يلزمها الخبر أنها تحتاج إلى عنصر آخر يشكل مع المبتدأ عبارة قضيوية.

ونظير هذه القضية ما تتسم به معجميا بعض الأفعال من قبيل "ظن" كما توضحه الأمثلة في (3)

(3 أ) ظن الضيفُ الطعامَ جاهزا.

ب *ظن الضيفُ الطعامَ.

إن "ظن" في (3 أ) قد استلزم معجميا مقولة ليست مركبا اسميا ولكنها جملة قضيوية، ومن هنا يتضح لحن (3ب)، يعود إلى خرقها شروط قواعد التفريع المقولي الصارمة، والمتمثلة في أن مقولة: "ظن" تحمل في المعجم قيما تركيبية قضيوية؛ إنها المقولات المكبوسة، وهو ما يسميه الفهري بالبنيات المكبوسة إذ إن "المفردات ما هي إلا بنيات مركبة مكبوسة، والكلمة تجمع لما كان يمكن أن يكون جملا، ومن هنا كان تحليل المفردة لا يختلف أساسا عن تحليل الجملة وضوابط النحو، بل ينطبق كذلك على

المفردات [...] والمعجمية لا يمكن أن تكون محددة في الكلمات المفردة، بل إن الوحدة المعجمية قد تكون مفككة ومبعثرة في عدد من الكلمات" (الفاسي، الفهري (1997)، ص.4).

من هنا يتضح أن لحن بنية (2ب) يعود بالأساس إلى خرقها الشرط المعجمي، وإن كنا نسلم بأن هذه البنية إن نقلناه إلى سياق تركيب آخر ستكون طبعاً صحيحة، وهو سياق تمام "كان" كما وصفت في النحو العربي عند قولهم:

إذا كان الشتاء فأدفتوني**** فإن الشيخ يهدمه الشتاء

وهي بذلك تفيد: "إذا حضر الشتاء".

2.3. الأفعال الناقصة وعلاقات الانتقاء المحوري:

تمثل علاقات الانتقاء المحوري بصفة عامة العلاقات الدلالية التي تربط مقولة معينة؛ (اسم، فعل، حرف، صفة) بالمركبات التي تشرف عليها. إن المقولات النواة (الرؤوس) تفرغ حولتها الدلالية؛ أي المحورية وتسندها، بموجب علاقات الانتقاء المحوري إلى الوحدات التي تسابقها في التركيب. ومعلوم أن القيم الدلالية هي قيم لصيقة بالمقولة النواة في المعجم. على أن " المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية للإنسان" (الفاسي، الفهري (1986)، ص. 6)

وتعرف هذه العمليات عند التوليديين بعمليات الوسم المحوري (Theta-markage)، فكل مقولة نواة تسم محوريا الوحدات التي تسابقها في التركيب انطلاقاً من المعجم الذي يعد الأساس في توليف المركبات في اللغات الطبيعية.

فالمقولة الفعلية "سكب" مثلاً، نعلم أنها تقتضي دلالياً ساكبا ومسكوبا يشكلا معاً منفذاً (Agent) وضحية (Patient) على التوالي، والمقولة الفعلية "وقع" نعلم أنها تقتضي دلالياً موضوعاً واحداً يمثل محور الوقوع، إن هذه القيم تمثل معطيات أولية غير مبرهن عليها.

لكن الأفعال الناقصة لا تمتلك في خصائصها وسماتها هذه الأدوار الدلالية أو المحورية، فأقصى ما يمكن أن تقدمه هو الإعراب للمقولة الاسمية الثانية التي تقع في حيزها؛ الخبر، الذي يعبر عنه تعليمياً بخبر كان. من هنا فإن النقص فيها يرتبط بعدم منحها لدور الدلالي للمقولات التي ترتبط بها

ومن هنا نقول إن الوعي بعلاقات الانتقاء المعجمي والمحوري التي تربط بين المقولات الرئيسة ووحداتها التركيبية من شأنه أن يزيل الكثير من الالتباس الذي طال اصطلاح النقص في هذا النوع من الأفعال، خاصة، وفي اصطلاحات نحوية أخرى عامة.

4. خاتمة:

نقول في نهاية هذه الورقة إن الإشكالات الاصطلاحية في النحو التعليمي لا ترتبط فقط باسم التفضيل أو الأفعال الناقصة، بل تمتد إلى أبواب كثيرة منها اسم الفعل الذي يسمى عند نحاة الكوفة بالفعل الدائم، إلى غيره من الاصطلاحات، وهي إشكالات نابعة في أساسها من الاختلافات القائمة بين المدارس النحوية، حتى إنه في بعض الأحيان يمكن الحديث عن أنحاء اللغة العربية وليس عن نحو واحد. إذ كلما تعددت المدارس وتشعبت المذاهب كلما عسر احتواء القواعد العامة في نحو واحد يمكن الاصطلاح عليه بالنحو المدرسي. ولما كان الدرس اللساني يروم في أهدافه بناء نظرية لسانية لها صفة العموم تسعى إلى دراسة جميع اللغات الإنسانية ووصفها، فإن السعي إلى جعل العلاقة وثيقة بين الدرس اللساني والدرس الديدانكتيكي من شأنه أن يفك الكثير من الإشكالات المطروحة في الدرس النحوي العربي. كما أنه لا بد من النظر إلى علوم التربية في جانبها الديدانكتيكي على أنها ليست من باب الترف الفكري أو العلمي بل مدخلا أساسا لتجاوز الكثير من الاختلالات التي تصحب تدريس علوم العربية عامة.

إن ما اقترناه في هذه الورقة من حلول لا ينبغي النظر إليه من باب المثالية الوثوقية بل وجب اعتباره خطوة من خطوات الاقتراح في فرضيات البحث العلمي في انتظار تقويمه واختباره على واقع الممارسة والتطبيق والنقد.

5. لائحة المصادر والمراجع:

- ابن هشام جمال الدين. (1980). شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغاني الدقر، منشورات الشركة المتحدة للتوزيع .سوريا.
- ابن هشام، جمال الدين. (1900). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، منشورات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . لبنان.
- ابن يعيش علي(2001) شرح المفصل في صناعة الإعراب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الأنباري كمال الدين (1999). أسرار العربية. منشورات دار الأرقم بن أبي الأرقم، لبنان.
- تورابي عبد الرزاق(2015) صرف-تركيب اللغة العربية. منشورات دار توبقال، المغرب.
- جوهري إسماعيل بن حماد (1987) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، منشورات دار العلم للملايين – بيروت.
- الزنجشري جار الله: أبو القاسم (1993). المفصل في صناعة الإعراب تحقيق علي بو ملح، منشورات مكتبة الهلال . بيروت.
- سيبويه أبو البشر(1988)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة.
- صبان محمد بن علي (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . منشورات دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- الطائي جمال الدين (1982). ألفية ابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى مركز البحث. السعودية.
- عارف عبد الغاني (2008). في رحاب اللغة العربية، منشورات الدار العالمية للكتاب . المغرب.
- عباس حسن (1431 هـ) النحو الوافي، منشورات دار المعارف . المغرب.
- الفاسي الفهري عبد القادر(1985). اللسانيات واللغة العربية. نماذج تركيبية دلالية. منشورات دار توبقال للنشر. المغرب.
- الفراهيدي الخليل بن أحمد (1995). الجمل في النحو. تحقيق فخر الدين قباوة .
- الفيروز آبادي مجد الدين. (2005) القاموس المحيط. منشورات مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- محمد بن حبيب: شرح ديوان جرير تحقيق نعمان محمد أمين طه منشورات دار المعارف، القاهرة – مصر.